الجمهورية العربية المتحدة

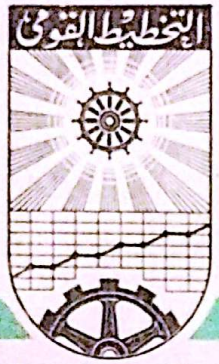

معهد التخطيط القومى

مذكره رقم (٦١٥)

الدوره التدريبيه طويله الأجل لموظفى

وزاره الاداره المحليه

اقتصاديات الجمهوريه العربيه المتحده

(اقتصاديات الزراعه)

للدكتور

عز الدين همام أحمد

ديسمبر ١٩٦٥

القاهرة

٣ شارع محمد مظهر - بالزمالك

تقـــديم

اقتضى التخطيط لتنظيم البرنامج التدريبى طويل الأجل لموظفى وزارة الادارة المحليه على أعمال التخطيط أن يتضمن هذا البرنامج دراسة عن اقتصاديات الجمهورية العربية المتحـــدة ولما كان ما أسند الى تدريبه فى هذا البرنامج هو الجانب الخاص بالاقتصاديات الزراعيه لذلـــك تم اعداد هـذه المذكره لعرض هذا الموضوع عرضا مبسطا يفى بتحقيق هذا الغرض فـــى حـدود الوقت المخصص لذلك .

والله ولى التوفيق ،،،

ديسمبر ١٩٦٥

دكتـــور

عـز الدين همام أحمد

مقدمـــه

تمثل الزراعه حجر الزاوية فى اقتصاديات الجمهورية العربية المتحدة منذ أقدم العصور حتى يومنا هذا . ورغم أن البلاد تتجه بخطى سريعه نحو التنميه الصناعيه فى السنوات الأخيره فان الزراعه ما زالت عصب هذه التنميه . لهذا وللتعرف على مكانة الزراعة فى اقتصاديات البلاد وفى تنميه هـذه الاقتصاديات فان الأمر يقتضى أن نستعرض أولا بشىء من الايجاز اقتصاديات الانتاج الزراعى ســواء فى ذلك الانتاج النباتى أو الحيوانى حتى نتعرف على المركز الاقتصادى لهذا الانتاج ومن ثم ننتقـل بعد ذلك للتعرف على دور الزراعه فى التنميه الاقتصاديه بصفه عامه وفى الجمهورية العربية المتحدة بصفة خاصه حتى ندرك أهمية هذا الدور وأخيرا نستعرض مظاهر النمو والتنمية الزراعية قبل قيام الثورة وبعدها حتى نكون على بينة بمختلف المراحل التى مرت بها التنمية الزراعية فى الماضى والحاضر وبذلك تكتمل الصورة عن هذا القطاع الاقتصادى الحيوى من قطاعات الاقتصاد فى الجمهورية العربية المتحدة

أولا : الانتاج الـزراعى فى الجمهوريه العربيه المتحده

تبلغ مساحة الأراضى المنزرعة حاليا فى الجمهوريه العربيه المتحده نحوا من سته ملايين مـن الأفدنه وهو قدر لايمثل سوى ما يعادل ٣ر٧ ٪ من جملة مساحة الجمهوريه كلها . أما المساحـة المحصوليه للحاصلات الشتويه والصيفيه والنيليه فتبلغ أكثر من عشرة ملايين وثلث مليون فدان (١).

وتستغل الأراضى المنزرعه بزروع نباتيه وحيوانيه مختلفه تنحصر فيما يأتى :

أ) الزروع الحقليه
ب) الزروع الخضريه
جـ) الزروع الفاكهيه
د) الزروع الخشبيه
هـ) المـــــراعى
و) الزروع الحيوانيه

وتعتبر الزروع الحقليه أهم أنواع الاستغلال الزراعى فى الجمهوريه العربيه المتحده حيث تشغـل وحدها أكثر من ٩٠ ٪ من جمله المساحه المنزرعه أما نواحى الاستغلال الأخرى فلا تشغل ســوى الباقى من المساحةفقط . وسنستعرض فيما يأتى مركز كل من هذه الزروع بايجاز .

---

(١) منها ٠٠٠ر٨٢٢ر٤ حاصلات شتويه ، ٠٠٠ر٧٠٣ر٣ حاصلات صيفيـــه ، ٠٠٠ر٦٩٤ر١ حاصلات نيليه أما مساحه الحدائق فلم تتجاوز ١٤٥ ألف فدان عام ١٩٦٢ .

أ — الـــزروع الحقليـــه

تعتبر الزروع الحقليه أكثر الزروع تجاوبا مع تغير الظروف الاقتصاديه لقصر مدة مكثها فى الأرض حيث لا تزيد مدة مكث المحصول فى الأرض عن موسم واحد يتراوح بين أشهر قليله أو كثيره لا تتجاوز العام بصفه عامه .

وتستغل الأرض بزراعة الحاصلات الحقليه وفقا للأصول الزراعيه الفنيه كما تتعاقب فى المواسم الزراعيه المختلفه الشتوى والصيفى والنيلى وفقا لدورات زراعيه مرسومه — هذا وان كانت هـــذه الدورات قابلة للتعديل والتحوير وفقا للظروف البيئيه المختلفه — كدوره القطن ، والأرز والقصب والفول السودانى وغيرها .

ويمثل القطن أهم الزروع الحقليه وبالاضافه الى هذا المحصول تزرع الحبوب الغذائيه مثـــل القمح والشعير والأرز والأذره بأنواعها كما تزرع البقول مثل الفول والبرسيم هذا فضلا عن بعض حاصلات أخرى كالقصب والبصل ومحاصيل الألياف كالكتان والتيل والسعد والفول السودانى والسمسم وغيرها .

ويتحدد الانتاج من كل محصول من هذه المحاصيل بمساحه ما يزرع منه ومقدار غلة المحصـــول ولهذه الأسباب فان الانتاج من كل محصول يتباين من سنة لأخرى تبعا للمساحة المخصصه لزراعتـــه وللغلة الناتجة من وحدة هذه المساحة . ويوضح الجدول التالى رقم (١) المساحة المنزرعة وغلـــة المحصول من الزروع الحقليه الهامه فى السنوات ١٩٣٥ / ١٩٣٩ ، ١٩٥٢ ، ١٩٦٤ .

جدول رقم (١) المساحه المنزرعه وكميه المحصول ومتوسط الغلـــه مـــن الحاصلات الحقلية

السنه	المساحه المحصوليه بالالف فدان	القمـــح			ذره شاميه			ذره رفيعه			شعير		
		المساحه	المحصول	متوسط غله الفدان	المساحه	المحصول	متوسط غلـه الفدان	المساحه	المحصول البذره	متوسط غلة الفدان	المساحه	المحصول	متوسط غله الفدان
متوسط ١٩٣٥/٣٩	٨٫٢٨	١٫٤١٠	١٫٢٤٨	٠٫٨٩	١٫٥٤٠	١٫٦٠٦	١٫٠٤	٣٥٨	٤٥٦	١٫٢٧٠	٢٦٦	٢٣٣	٠٫٨٨
١٩٥٢	٩٫٣١	١٫٤٠٢	١٫٠٨٩	٠٫٧٨	١٫٧٠٤	١٫٥٠٦	٠٫٨٨	٤٣٣	٥٢٢	١٫٢١	١٣٧	١١٨	٠٫٨٦
١٩٦٤	١٠٫٣٥	١٫٢٩٥	١٫٤٩٩	١٫١٦	١٫٦٦٠	١٫٩٣٤	١٫١٧	٤٩٤	٧٤٠	١٫٥٠	١٢١	١٤١	١٫١٧

السنه	المساحه المحصوليه بالالف فدان	الأرز			القطـــن			البرسيم			الفول		
		المساحه	المحصول	متوسط غله الفدان	المساحه	المحصول	متوسط غله الفدان	المساحه	المحصول	متوسط غلـه الفدان	المساحه	المحصول	متوسط غله الفدان
متوسط ١٩٣٥/٣٩		٤٦٦	٦٨٤	١٫٥٣	١٫٧٥٤	٤١١	٠٫٢٣	١٫٦٤٣	٠٠	٠٠	٣٩٣	٢٩٦	٠٫٧٥
١٩٥٢		٣٧٤	٥١٧	١٫٣٨	١٫٩٦٧	٤٦٦	٠٫٢٣	٢٫٢٠٢	٣٦	٠٫١٧	٣٥٥	٢٥٠	٠٫٧٠
١٩٦٤		٩٦٢	٢٫٠٣٦	٢٫١٢	١٫٦١١	٥٠٤	٠٫٣١	٢٫٤٨٠	٢٧	٠٠	٤٠٨	٣٤٠	٠٫٨٣

السنه	المساحه المحصوليه بالالف فدان	العدس			بصـل			قصب السكر		
		المساحه	المحصول	متوسط غله الفدان	المساحه	المحصول	متوسط غله الفدان	المساحه	المحصول	متوسط غلـه الفدان
متوسط ١٩٣٥/٣٩		٧٩	٥٥	٠٫٧٠	٣٥	٢٤٣	٧٫٠٣	٦٧	٢٫٢٧٣	٣٣٫٩٣
١٩٥٢		٥٨	٣٢	٠٫٥٥	٣٢	٣٦٧	٧٫٣٨	٩٢	٣٫٢٦٠	٣٥٫٤٣
١٩٦٤		٧٩	٥٢	٠٫٦٦	٤٨	٦٤٧	٠٠٠	١٣٤	٥٫١٥٠	٣٨٫٤٣

ملاحظه :

المساحه — بالالف فدان

المحصول — بالالف طن

متوسط غله الفدان — بالطن

وفيما يلى موجز عن مركز كل من هذه الحاصلات .

١ــ القطــن

يعتبر القطن المحصول الحقلى الرئيسى فى الجمهوريه العربيه المتحدة وهو يزرع فى جميع الأراضى المنزرعه تقريبا سواء فى الدلتا أو مصر العليا كما يعتبر كذلك المحصول الرئيسى فى الدورة الزراعيــــه فى معظم المزارع المصــريه ماعدا مناطق القصب والقليل من مناطق الارز بشمال الدلتا . وتشـــــغل المساحه المنزرعه بالقطن سنويا مايزيد على مليون وثلاثه أرباع المليون من الفدان تقريبا ولاتقــاس الأهميه الاقتصاديه للقطن فى مصر بمساحة الأراضى التى يشغلها فحسب وانما تقاس أيضا بمقـــــدار مايستخدم فى انتاجه من الأيدى العامله الكثيره التى تفوق فى العدد مايحتاجه أى محصول حقلــى غيره وبمقدار مايوظف فى تجارته وصناعته من رؤوس أموال ضخمه ونشاط اقتصادى كبير . هـــــذا بالاضافة الى أنه أهم محصول زراعى تصدره مصر الى الأسواق الأجنبيه حيث تمثل قيمته نسبه عاليــــه فى الصادرات لذلك كان القطن لمصر من أهم الوسائل التى تحصل بها على ما يلزمها من النقد الأجنبــى لتمويل الاستيراد من مستلزمات التنميه الاقتصاديه للبلاد .

ولا تقتصر أهمية القطن على الشعر وحده بل تتعداه الى بذرته والتى تمثل ٦٥٪ من مجموع وزنــــه يستنفد منها نحوا من ٨٠٪ للحصول على الزيت أما العشرون فى المائه الباقيه فتحفظ للتقاوى ويستخــدم الكسب المتخلف من عمليه عصر البذره علفا للماشيه وسمادا عضويا للكثير من أنواع الزروع ، أما الزغــب فيدخل فى صناعه الورق والنشاف .

أما الأصناف المنزرعه حاليا من القطن فى الجمهوريه العربيه المتحده فتتمثل فى ثلاث مجموعات :ــ

١) مجموعه الأقطان طويله التيله وهى التى يتراوح طول تيلتها بين

$$١\frac{٣}{٨} \quad - \quad ١\frac{٥}{٨} \quad \text{بوصه}$$

وأهم أقطان هذه المجموعه فى الوقت الحالى صنفى جيزه ٤٥ ، والمنوفى حيث يزرع الأول فـــى شمال الدلتا ويزرع الثانى بجنوبها .

٢) مجموعه الاقطان متوسطه التيله وهى التى يتراوح طول تيلتها بين

$$١\frac{١}{٤} \quad - \quad ١\frac{١}{٨} \quad \text{بوصه}$$

وأهم أقطان هذه المجموعه فى الوقت الحالى صنفى جيزه ٤٧ ، دندره

٣) مجموعه الأقطان قصيره التيله : وهى التى تتراوح طول تيلتها بين

١/٨ ١ — ١/٤ ١ بوصه

وأهم أصناف هذه المجموعه فى الوقت الحالى هو الاشمونى الذى أثبت جدارته فى الزراعه منذ نحو مائه عام .

ويفوق انتاج الجمهوريه العربيه المتحده من الأقطان طويله التيله انتاجها من الاقطان متوسطه التيله وقصيرتها فى معظم السنوات ، وهى فى هذا الضمار تفوق فى ذلك أهم دول العالم المنتجه مثل السودان وبيرو والولايات المتحده حيث يمثل الانتاج المصرى من القطن أكثر من نصف انتاج العالم من هذه الأقطان .

هذا وتستهلك الجمهوريه العربيه المتحده نحوا من ربع ما تنتجه من هذا المحصول بينما يذهب الباقى الى الصادرات حيث يستخدم القطن المصرى فى كثير من الصناعات كصناعه المنسوجات الرقيعه وخيوط الابره وخيوط الحياكه وفى أشرطة ماكينات الكتابه وصناعه اطارات السيارات والمظلات الواقيه وكثير من الاستعمالات الحربيه والكهربائيه .

٢ـ القمح

يعتبر القمح أهم حاصلات الحبوب الغذائيه اذ يكون الغذاء الأساسى لسكان المدن . ويزرع من هذا المحصول عاده مساحه تقل عن المليون ونصف مليون فدان سنويا تنتج ما يقل عن مليون ونصف مليون من الأطنان تجنب منها الكميه المطلوبه للتقاوى ثم يخصص الباقى للاستهلاك المحلى للسكان .

ويعتبر القمح بمثابه المحصول الشتوى النقدى الذى يعتمد عليه الزراع فى تسديد الالتزامات التى تستحق على الزراعات الشتويه كالضرائب التى تستحق عند نضج المحاصيل الشتويه والتى تتراوح قيمتها بين ثلث ونصف الضريبه السنويه على الأراضى الزراعيه . والقسط الشتوى من ايجار الأرض والتى تتراوح قيمته بين ربع ونصف الايجار السنوى وقروض بنك التسليف وغيرها .

ورغم أن القمح من أهم المحاصيل التى تدخل فى التجاره الدوليه الا أن التعامل فى القمح المصرى مقصور على الأسواق المصريه لهذا كانت أسعاره محليه لاتتصل بالأسعار العالميه . ويرجع ذلك للأسباب الآتيه :ـ

١ــ أن كمية الانتاج من القمح المصرى لاتغطى سوى أقل من نصف الاستهلاك المحلى ولهذا فلاضرورة لربط سعره بالأسعار العالميه .

٢ــ أن متوسط تكاليف انتاج وحده الوزن من القمح المصرى أعلى منه فى البلاد الأجنبيه التى تزرع القمح وتصدره لارتفاع القيمه الايجاريه للأراضى الزراعيه ولعدم انتشار استعمال أساليب الانتاج الميكانيكيه .

٣ــ أن صفات القمح المصرى أقل جوده اذا ما قورن بصفات القمح الأجنبى لعدم دخوله فى مضمار المنافسه التجاريه التى تدعو الى الرغبه المتزايده فى العمل على تحسين صفات المحصول وزيادة غلته .

٣ ــ الأرز

يعتبر الأرز ــ على عكس القمح ــ أهم محاصيل الحبوب التى تدخل فى مجال التجاره الدوليه ولهذا فانه يمثل المحصول الثانى فى صادرات البلاد الزراعيه .

ويزرع الأرز عادة فى الأراضى الضعيفه بغرض استصلاحها وغسل الاملاح منها وتتوقف المساحه المنزرعه من الأرز سنويا على كميه المياه التى يرخص بها لزراعته ولهذا فان المساحه التى تزرع بالأرز سنويا تتراوح من سنه لاخرى فبينما كانت هذه المساحه ٣٧٤ ألف فدان عام ١٩٥٢ نقصت الى ٩٦٢ ألف فدان عام ١٩٦٤ حيث بلغت كميه المحصول أكثر من مليونين من الأطنان .

ونظر لكبر حجم الصادرات من محصول الأرز المصرى فان أسعاره فى السوق الخارجيه تخضع لتأثير ظروف السوق العالميه .

ويعتبر الدخل المتحقق من زراعه الأرز مجزيا فى الظروف العاديه اذ يفوق فى ذلك الدخل المتحقق من زراعه الأذره الشاميه .

٤ ــ الأذره الشاميه

تعتبر الأذره محصول الغذاء الأساسى لسكان الريف وتتباين المساحه المنزرعه بهذا المحصول من سنه لأخرى فبينما بلغت المساحه ١٫٧٠٤ ألف فدان عام ١٩٥٢ نقصت الى ١٫٦٦٠ ألف فدان

عام ١٩٦٤ كما يتباين متوسط الغله كذلك فبينما بلغ متوسط غله الفدان ٨٨ر٠ طن عام ١٩٥٢ وصل هذا المتوسط الى ١٧ر١ طن عام ١٩٦٤ ٠ ورغم المساحه الكبيره التى تزرع بمحصول الأذره فان المحصول الناتج عاده لايفى باحتياجات سكان الريف الغذائيه الأمر الذى تضطر معه الدوله الى تغطيه العجز بالاستيراد من الخارج ٠

وتعتبر غلة الفدان من الأذره المصريه قليله نسبيا عن مثيلتها فى البلاد المنتجه لهذا المحصول كالولايات المتحده وجنوب أفريقيا وغيرهما كما يعتبر الدخل من الفدان قليل أيضا ، غير أنه من الأمور الواجب أخذها فى الاعتبار فى ذلك تصر مده مكث المحصول فى الأرض حيث لا تتجاوز هذه المده مائه وعشرون يوما فى حين تصل هذه المده الى الضعف فى الدول المنتجه ٠

٥ — نباتات الألياف

يعتبر الكتان والتيل المحصولان الرئيسيان للألياف فى مصر ويختلف موقع كل منهما فى الدوره الزراعيه ففى حين أن الكتان محصول شتوى فان التيل محصول صيفى ٠

ويزرع الكتان على حساب المساحات المخصصه للقمح غالبا وترتبط زراعته سنويا بقدره المصانع المحليه على تصنيعه حيث يتعاقد الزراع مع هذه المصانع على بيع محصوله مقدما ضمانا لتصريف المحصول

أما التيل فهو البديل للجوت فى صناعه العبوات المختلفه ويتحمل فى زراعته عاده ظروفا أكثر سوءا من الكتان خاصه فى الأراضى الملحيه ٠ كما يعتبر التيل أكثر أريجيه فى زراعته من الأذره المنافسه له فى الدوره الزراعيه ٠

٦ — البصل

يمثل البصل أحد حاصلات التصدير الهامه فى مصر : وهو يزرع عاده فى أكثر من عروه فى السنه غير أن الجانب الأكبر من المحصول والذى يدخل فى الصادرات يتم انتاجه فى العروه الشتويه ٠

وتتباين أسعار البصل بدرجات متفاوته الأمر الذى يدعو الى عدم استقرار الدخل المتولد منه ٠ ففى بعض السنوات يكون سعر البصل مغريا والايراد المتحقق منه مجزيا أما فى البعض الآخر فقد لا يغطى الايراد المتحقق منه تكاليف اقتلاع المحصول من الأرض ٠ ولهذا فان المساحه التى تزرع منه سنويا

تتباين بشده تبعا للتقلبات السعريه وتقلبات الدخول .

٧ـ القصب

يزرع القصب فى مساحات متفرقه ومحدوده فى بعض نواحى البلاد بقصد استهلاكه طازجا أو لإستخدامه فى صناعه العسل الأسود . أما زراعته الرئيسيه فتتم فى المناطق التى تتركز حول مصانع السكر .

وتتباين ظروف انتاج القصب فى شمال مصر العليا (المنيا وأسيوط) عن جنوبها (قنا وأسوان) ففى الشمال يقل متوسط غله الفدان عنها فى الجنوب ولهذا السبب فان زراع القصب فى المنطقه الشماليه كثيرا ما يترددون فى زراعته فى حالة ارتفاع أسعار القطن لاحتمال أن يزيد ربحهم من القطن عن الربح الذى قد يتحقق من زراعه القصب .

ويتباين الانتاج السنوى من السكر فمنذ سنوات كانت البلاد لا تكفى احتياجات الاستهلاك المحلى منه بينما زاد الانتاج فى السنوات الأخيره لدرجه سمحت بالتصدير أحيانا .

وتعتبر غله الفدان من قصب السكر فى مصر أعلى من غلته فى كثير من البلاد الأجنبيه خاصه اذا أخذ فى الاعتبار مده مكث المحصول فى الأرض حيث تستغرق زراعته فى مصر نصف المده التى تستغرقها فى البلاد الأخرى .

ب ـ الزروع الخضريه والفاكهيه

١ ـ الخضر

تتعدد أنواع الخضر وتتباين أصنافها كما تتباين مواسم زراعتها ورغم أن الجانب الأكبر من الناتج من الخضر بصفه عامه يستهلك محليا الا أن نسبه منها تدخل فى تجارة الصادرات حيث تصدر البطاطس والطماطم بصفه رئيسيه وتبلغ جمله المساحه المنزرعه بالخضر فى مختلف العروات ما يقرب من نصف مليون فدان سنويا .

٢ — الفاكهه

تتعدد أنواع الفاكهه وأصنافها من موالح وحلويات حيث تصل المساحه المنزرعه بمختلف الاصناف ما يقرب من ١٥٠ ألف فدان يستهلك الجانب الأكبر من انتاجها محليا بينما تصدر نسبه منه الى الأسواق الخارجيه خاصه من البرتقال ٠

جـ — الثروه الخشبيه

تعتبر الجمهوريه العربيه المتحده من الدول الفقيره فى الثروه الخشبيه لعدم نمو الغابات الطبيعيه بها ولهذا فان معظم الأخشاب المستخدمه محليا تستورد من الخارج ٠ ومن أجل تنميه هذه الثروه عمل المسئولون على زراعة الغابات كما هو الحال فى قنا وكوم أوشيم كما عملت على تشجير الطرق والجسور وغيرها ٠

د — المراعى

تفتقر الجمهوريه العربيه المتحده الى المراعى الطبيعيه الأمر الذى ترتب عليه ضعف امكانيات التوسع فى الثروه الحيوانيه واعتماد هذه الثروه كليه على العلف الأخضر للبرسيم ٠

هـ — الثروه الحيوانيه

تتمثل الثروه الحيوانيه فى الجمهوريه العربيه المتحده بصفه أساسيه فى حيوانات اللبن واللحم والعمل وكذلك فى حيوانات الصوف والبيض والعسل وغير ذلك وتعتبر البلاد فقيره فى الثروه الحيوانيه نسبيا لمحدوديه نمو هذه الثروه مع المتزايد فى عدد السكان الأمر الذى ترتب عليه تغطيه حاجات الاستهلاك المتزايد بالاستيراد من الخارج — وترجع محدوديه نمو هذه الثروه الى محدوديه المساحه المنزرعه بالعلف الأخضر وهو البرسيم وتصور الامكانيات فى استغلال الثروه المائيه ٠

هذا عرض موجز للمركز الانتاجى لأهم الزروع النباتيه والحيوانيه فى الجمهوريه العربيه المتحده قصد به مجرد تكوين فكره مبسطه عن هذا الانتاج تمهيدا للتعرف على دور الزراعه فى التنميه والكيفيه التى سار بها نمو الزراعه فى الماضى والحاضر ٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثانيا : دور الزراعة فى التنميه الاقتصادية

تتباين أهميه الدور الذى تلعبه الزراعه فى التنميه الاقتصادية بتباين نسبه ما تمثله الزراعه فى الناتج القومى G.N.P. للدولة ففى دولة كالجمهوريه العربيه المتحده حيث تمثل الزراعة نسبة كبيره فى هذا الناتج تصبح الزراعه حجر الزاويه فى التنميه أما فى دوله كالولايات المتحده حيث تتضاءل هذه النسبة فان دور الزراعه فى التنميه يصبح دورا ثانويا . وبصفه عامه فانه يمكن القول بأن الزراعه حجر الزاويه فى التنميه فى جميع الدول المتخلفه .

وترجع أهمية الزراعة فى تنميه اقتصاديات الدول المتخلفه الى الأسباب الآتيه :

أ) ما تؤدى تنميه الزراعه من اضافه الى الناتج القومى للدولة The product contribution ويتوقف القدر الذى تحققه الزراعه فى هذا المجال على قدره الوحدات الانتاجيه على احداث هذه التنميه بمعدل يفوق معدل الزياده السكانيه .

ب) ما تزود به الزراعه السكان من غذاء .

فالزراعة - رغم التقدم العلمى الكبير فى السنوات الأخيره ما زالت المصدر الأساسى الذى يعتمد عليه البشر فى الحصول على احتياجاتهم الغذائيه . هذا ويتوقف طلب السكان على الغذاء على عاملين أساسيين هما عددهم ومستوى دخولهم

ج) ما تؤدى اليه تنميه الزراعه من تحرير لبعض عوامل الانتاج كالعمل ورأس المال The factor contribution

فبالنسبة لعنصر العمل تعتبر الزراعه المصدر الذى تعتمد عليه الصناعه فى الحصول على حاجتها من عنصر العمل . وتتحقق قدره الزراعه على أداء هذه الوظيفه نتيجه لما يؤدى اليه ارتفاع الكفاءة الانتاجيه فى قطاع الزراعه (١) من تحرير لجانب من عنصر العمل المستخدم فيها وتوجيه هذا الجانب للعمل فى قطاع الصناعه .

---

(١) يترتب على ارتفاع الكفاءة الانتاجيه فى قطاع الزراعه أن تستخدم الزراعه النسبه المثلى بين الانتاج وعنصر العمل labour / output فقط بعد أن كان الانتاج الزراعى فى أولى مراحل التنميه يقوم على المشروعات التى تستخدم كثافه عاليه من الأيدى العامله labour intensive بسبب انخفاض انتاجيه العامل فى هذا المرحله أما فى مرحلة التنميه فانه نتيجه لاستخدام المشروعات التى تعتمد على تكثيف رأس المال capital intensive فان كفاءة العامل الانتاجيه ترتفع وحينئذ يمكن الاستغناء عن فائض عنصر العمل .

أما بالنسبة لعنصر رأس المال فان الزراعه تعتبر بمثابة المصدر الذى تعتمد عليه عمليه التنميه فى الحصول على ما يلزمها من رأس مال فى أولى مراحلها حيث يتم تجميع المدخرات الزراعيه لتحقيق هذا الغرض . ويتم تجميع هذه المدخرات باستخدام أساليب كثيره من بينها الضرائب حيث يمتاز هذا الأسلوب على بقيه الأساليب التى يمكن استخدامها فى هذا الغرض فى فاعليتها على تحقيقه خاصه والزراع عادة لا يقبلون على استثمار مدخراتهم فى الصناعه عاده بسبب ما اعتادوا عليه من استثمار هذه المدخرات فى شراء الأراضى والعقارات الأمر الذى يتنافى مع أصول التنميه .

د) ما تزود به الزراعه القطاعات الاقتصاديه الأخرى من مواد خام لازمه للتنميه

The raw material contribution

هـ) ما تؤدى اليه تنميه الزراعه من توسيع نطاق السوق داخليا وخارجيا

the market contribution

ففى الداخل تؤدى التنميه الزراعيه الى زيادة دخول الزراع ومن ثم زيادة قدرتهم على شراء الأنتجه الصناعيه الأمر الذى يترتب عليه زيادة نمو قطاع الصناعه — هذا وتتوقف فاعليه هذا الأثر على مدى شموله لغالبيه الزراع فكلما ارتفع مستوى القدره الشرائيه لسواد الزراع كانت فاعليه هذا الأثر كبيره أما اذا اقتصر ارتفاع القدره الشرائيه على طبقة معينه فقط كان الأمر على العكس(١).

وفى الخارج تؤدى التنميه الزراعيه الى تحقيق فائض يسمح بالتصدير وتوسيع التبادل الخارجى ومن ثم امكان الحصول على مزيد من العملات الأجنبيه التى تسمح باستيراد بعض مستلزمات التنميه .

---

(١) لا يجب أن يغيب عن الذهن أيضا أن زيادة القدره الشرائيه لسواد الزراع وان كان أمرا مرغوبا فيه كحافز للتنميه الصناعيه الا أنه فى نفس الوقت يؤدى الى حدوث آثار غير مرغوب فيها اذا أدت زيادة القدره الشرائيه الى أضعاف القدره على الادخار ومن ثم على الاستثمار .

ثالثا : دور الزراعه فى التنميه الاقتصاديه فى الجمهوريه العربيه المتحده

استعرضنا فى الفصل السابق الدور الذى يمكن أن تلعبه الزراعه فى التنميه الاقتصاديه بصفه عامه فى أيه دوله ، أما فى هذا الفصل فسنستعرض دور الزراعه فى التنميه الاقتصاديه للجمهوريه العربيه المتحده حتى يمكن أن تتبين من ذلك حقيقه هذا الدور ولكى نصل الى تحقيق هذا الغرض لابد من أن نستعرض أولا مظاهر النمو الزراعى وأسبابه ومن ثم نستعرض حقيقة دور الزراعه فى عمليه التنميه .

١ــ مظاهر النمو الزراعى ما قبل عام ١٩٦٠

ان من يتتبع ما طرأ على الانتاج الزراعى من نمو قبل عام ١٩٦٠ أى قبل تطبيق أسلوب التخطيط كوسيله لاحداث التنميه الاقتصاديه ليتبين تباين نمو قطاع الزراعه خلال الخمسين عاما السابقه على هذا التاريخ بتباين الفترات التي حدث فيها هذا النمو ويمكن ابراز مظاهر النمو خلال الفترات المختلفه فيما يأتى :

أ ــ خلال الفتره من ١٩١٩ ــ ١٩٣٩

تدل الاحصائيات على أن انتاج الفدان من الحاصلات النباتيه والتى تمثل قيمتها نحوا من ٧٢ ٪ من قيمه الانتاج الزراعى الكلى على أن ما تحقق من زيادة فى انتاج الفدان خلال هذه الفتره يقدر بنسبه ٢٧ ٪ بمتوسط سنوى مقداره ١ ٪ تقريبا .

ب ــ خلال الفتره من ١٩٣٩ حتى ١٩٤٩

تدل الاحصاءات المتاحه عن هذه الفتره على انخفاض انتاجيه الفدان بنسبه ٩ ٪ خلال فترة الحرب العالميه الثانيه وارتفاعها خلال الفتره الباقيه بنسبه ٤ ٪

جـ ــ خلال الفتره من ١٩٤٨ حتى ١٩٥٩

تدل الاحصاءات عن هذه الفتره عن زيادة انتاجيه الفدان من الحاصلات النباتيه بنسبه ١٨ ٪ كما تدل كذلك على زيادة الانتاج الزراعى الكلى بنفس النسبه أيضا الأمر الذى يمكن معه القول بأن معدل النمو الزراعى خلال هذه الفتره كان يسير بنسبه ١٫٨ ٪ فى المتوسط .

٢ــ العوامل التى أدت الى نمو الزراعه قبل عام ١٩٦٠

يرجع نمو الزراعه خلال الخمسين عاما السابقه على عام ١٩٦٠ الى عدد من العوامل يمكن تلخيصها أهمها فيما يأتى :

أ — ما حدث من نمو محدود فى المساحه المنزرعه وفى المساحه المحصوليه اذ تشير الاحصاءات الى زيادة المساحه المنزرعه خلال هذه الفتره بنسبه ٧ ٪ وزيادة المساحه المحصوليه بنسبه ٣٦٪

ب — ما أدت اليه زيادة القوى البشريه العامله فى الزراعه من زيادة الانتاج حيث تشير الاحصائيات الى تضاعف هذه القوى خلال هذه الفتره مما ترتب عليه توفر الايدى العامله اللازمه للانتاج الزراعى بصفه عامه وللزراعات الكثيفه بصفه خاصه كزراعة القطن مثلا

جـ — ما أدى اليه زيادة الاستثمار العام فى مشروعات الرى والصرف من زياده فى الانتاجيه اذ تشير الارقام الى زياده ما استثمر خلال هذه الفتره فى مثل هذه المشروعات

د — ما أدخل على الزراعه من تقدم فنى كتحسين أساليب الزراعه واستنباط الاصناف الجيده من الحاصلات والتوسع فى استخدام المبيدات والاسمده وما الى ذلك من أسباب التقدم الفنى

والآن وبعد أن استعرضنا مظاهر النمو فى الزراعه وأسبابه يمكن أن نستقصى دور الزراعه فى التنميه الاقتصاديه فى الجمهوريه العربيه المتحده خلال هذه الفتره أى الفتره السابقه على عام ١٩٦٠

٣ — دور الزراعه فى التنميه الاقتصاديه قبل عام ١٩٦٠

أ — ما أدت اليه الزراعه من اضافه الى الناتج القومى للدوله

تدل مقارنه معدلات نمو الزراعه المصريه خلال الخمسين عاما السابقه على عام ١٩٦٠ بمعدلات نمو السكان خلال نفس الفتره على أن هذه المعدلات تقل عن معدلات نمو السكان بصفه عامه أو السكان الزراعيين بنسبه قليله بما يؤدى الى القول بأن الزراعه خلال هذه الفتره قد حافظت فقط وبصفه تقريبيه على مستوى الدخل الحقيقى للسكان .

هذا من ناحيه النمو الذى تمثلت صورته فى زياده الدخل بصفه عامه أما من ناحيه عداله توزيع هذا الدخل لابراز المستفيدين من التنميه خلال هذه الفتره السابقه على عام ١٩٥٢ فان أصدق تصوير لعدم عدالة التوزيع تتمثل فى أن قله ضئيله من الملاك الزراعيين كانت تستأثر بعوائد عمليه التنميه وهم فئه كبار الملاك الذين كانوا يملكون نسبه كبيره من الزمام المنزرع بينما السواد الأعظم من الزراع من صغار الملاك والمستأجرين والعمال الأجراء كانوا لايحصلون من هذا الدخل على ما يزيد عن حد الكفاف الأمر الذى أدى بحكومه الثوره الى استصدار قانون الاصلاح الزراعى عام ١٩٥٢ . وقد هدف قانون الاصلاح الزراعى الى هدفين رئيسيين الأول الحد من الملكيات الكبيره وتوسيع قاعدة الملكيات الصغيره والثانى التأثير فى توزيع الدخل الزراعى بين الملاك والمستأجرين والعمال الاجراء عن طريق تحديد القيمه

الايجاريه والحد الأدنى لأجور عمال الزراعه .

ب) دور الزراعه فى انتاج المواد الغذائيه :

ان الشعور السائد فى أذهان الكثيرين من الناس أن الزراعه المصريه قاصره عن أن تزود السكان باحتياجاتهم المتزايده من المواد الغذائيه ويذهبون فى تعليل هذا الشعور بما هو مشاهد من قصور الزراعه عن تزويد السكان باحتياجاتهم من القمح والدقيق الامر الذى ترتب عليه زياده المستورد من هاتين السلعتين سنه بعد أخرى . حقيقه أن المستورد من الحبوب الغذائيه يتزايد عاما بعد أخر غير أن هذا لايعنى أن نتوسع البلاد فى زراعه الحبوب حتى تبرهن الزراعه على أهميه دورها فى هذا المجال اذ أن القول بتحقيق هذه الزياده يتنافى مع قانون الميزه النسبيه الذى يملى ضروره التخصص فى زراعه محصول كالقطن وتصديره واستيراد حاصلات لا تتمتع فيها بميزه نسبيه كالحبوب .

ج) دور الزراعه فى تزويد الصناعه بعنصرى العمل ورأس المال :

تعتمد الصناعه فى الحصول على حاجتها من الأيدى العامله على ما يفيض عن حاجه الزراعه من هذه الأيدى نتيجه لعمليه التنميه الزراعيه نفسها . فالتنميه الزراعيه تؤدى الى ارتفاع الكفاءة الانتاجيه ومن ثم الى الاستغناء عن كثير من الأيدى العامله التى تتطلبها حاجه الصناعه . وتدل الاحصاءات على أن الزراعه المصريه تتمتع بفائض كبير فى الأيدى العامله فيها لا سبيل للاستفاده منه الا عن طريق الصناعه .

أما عن رأس المال الذى تستطيع أن تساهم به الزراعه فى عمليه التنميه الاقتصاديه فى أولى مراحلها فتكون نتيجه للمدخرات الزراعيه . ومن المؤسف أن مدخرات الزراعه قبل الثوره لم تجد سبيلا الى التنميه بسبب تبديد هذه المدخرات اما فى زيادة ترف المترفين أو باستثمارها فى شراء مزيد من العقارات سواء كانت أراض زراعيه أو مبان الأمر الذى ترتب عليه تخلف قطاع الصناعه وعدم تقدمه .

د) دور الزراعه فى تزويد الصناعه بحاجتها من المواد الخام :

تعتمد كثير من الصناعات فى حصولها على المواد الخام على قطاع الزراعه كصناعه النسيج وصناعه المواد الغذائيه وكثير من الصناعات الكيماويه . وفيما عدا قطاع الغزل والنسيج فان الصناعه المصريه قبل الثوره لم تفيد فى هذا المجال سوى من نسبه ضئيله من محصول القطن كان يتم تصنيعها محليا أما بقيه الأنتجه الزراعيه فكانت تصدر فى صورتها الخام الأوليه الأمر الذى كان يفوت على الدوله جانبا كبيرا من الدخل الذى كان يمكن أن يتحقق فيما لو تم تصنيع هذه الخامات محليا .

هـ) دور الزراعه فى التجاره الداخليه والخارجيه :

تؤدى تنميه الزراعه الى توسيع نطاق السوق الداخليه والخارجيه فقطاع الزراعه بما يمثله من أهميه فى الاقتصاد القومى قادر على أن يستوعب جانبا كبيرا من ناتج التنميه الصناعيه الأمر الذى يدعم بصفه مستمره عمليه التنميه هذا من ناحيه السوق الداخليه ٠

جدول رقم (٤) متوسط غله الفدان من الحاصلات الرئيسيه

المحصول	سنه ١٩٥٢		سنه ١٩٦٠		نسبة الزيادة فى غلة الفدان
القطن	٤ر٦٦	قنطار	٥ر٣١	قنطار	١٤ ٪
القمح	٥ر١٨	أردب	٦ر٥٢	أردب	٢٦ ٪
الشعير	٧ر١٩	أردب	٨ر٣٨	أردب	١٧ ٪
الأرز	١ر٤٦	ضريبه	٢ر٢٣	ضريبه	٥٣ ٪
الذره الرفيعه	٨ر٦٢	أردب	٩ر٦٤	أردب	١٢ ٪
القصب	٧٨٠	قنطار	٨٤٠	قنطار	٧ ٪

كما زادت مساحة الخضر من ٢٦٦ ألف فدان الى ٤٧٧ ألف فدان فزاد الناتج منها من ١ر٧ مليون طن الى ٣ر٢ مليون طن كما زادت مساحة الفاكهه من ٩٤ ألف فدان الى ١٩٦ ألف فدان فزاد الناتج منها من ٨٩ ألف طن الى ٩٣٠ ألف طن كما زادت ثروتنا الحيوانيه والسمكيه ٠

وقد ترتب على هذه السياسة ما يأتى :

١ــ زيادة صادراتنا من الحاصلات الزراعيه

من ٢٣٥ مليون جنيه عام ١٩٥٢

الى ١٤٨ مليون جنيه عام ١٩٥٨

٢ــ نقص وارداتنا من الحاصلات الزراعيه

من ٥٩ مليون جنيه عام ١٩٥٢

الى ٤٢ مليون جنيه عام ١٩٥٨

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٣ — زيادة الدخل الأهلى الزراعى

من ٢٠٢ مليون جنيه عام ١٩٥٢

الى ٤٠٠ مليون جنيه عام ١٩٥٩

هذا فضلا عما أدى اليه صدور قانون الاصلاح الزراعى من تقريب التفاوت بين الثروات والدخول فى المجتمع الزراعى والقضاء على الاقطاع وتدعيم البنيان الاشتراكى التعاونى .

ذلك هو مجهود الثوره خلال هذه الفتره الزمنية القصيرة — فتره التمهيد والاعداد للخطه الشامله — وهى فتره لاشك فى أنها أكسبت جميع العاملين فى هذا القطاع خبرة فنيه واسعه فى مجالات الانتاج الزراعى وخبره اداريه وتنظيميه وتنفيذيه ذات أهميه كبرى مما سيكون له أكبر الأثر فى تنفيذ خطه التنميه الزراعيه فى السنوات المقبله .

وقد اهتم المسئولون عند وضع خطة السنوات الخمس بقطاع الزراعه اهتماما كبيرا فخصصوا له نسبه قدرها ٢٣٫٤ ٪ من جمله المبالغ المخصصه للاستثمار فى الخطة أو ما يعادل ٣٩٢ مليون جنيه للانفاق على مشروعات التوسع بنوعيها الرأسى والأفقى :

وقد تم توزيع هذا المبلغ على الوجه الآتى :—

جنيه	
٤٧٣٠٠٠٠٠	لمشروع السد العالى (١) ، (٢)
٣٠٠٠٠٠٠٠	لمشروع تحويل الحياض بالوجه القبلى للرى المستديم
١٩٢٣٠٠٠٠٠	لبرنامج التوسع الأفقى على الموارد المائيه التى أمكن لوزارة الأشغال تدبيرها ومقدارها ٢ مليون متر مكعب عن طريق اعادة دراسة توزيع الموارد المائيه الحاليه (٣) وتشتمل استثمارات هذا البرنامج ما يأتى :

---

(١) هذا بخلاف ١٩ مليون جنيه مخصص للتعويضات

(٢) لن يترتب على تنفيذ المشروع فى سنوات الخطه الخمسه نتائج مباشره ، أما الثمره المرجوه منه فسيظهر أثرها خلال خطة السنوات الخمس التاليه .

(٣) سيترتب على تنفيذ هذا البرنامج استصلاح ٨٨٥ ألف فدان بمعدل ١٧٥ ألف فدان سنويا أو ما يعادل ثمانيه أمثال معدل الزيادة فى السنوات من ١٩٥٢ — ١٩٥٩

جنيه	
٧ ٥٠٠ ٠٠٠	لنفقات تدبير الموارد المائيه
١١ ٤٠٠ ٠٠٠	لمشروعات رى وصرف الأراضى الجديده
١١١ ٣٠٠ ٠٠٠	نفقات استصلاح ٨٥٠ ألف فدان بوادى النيل
٦٢ ١٠٠ ٠٠٠	نفقات استصلاح ٣٠٠ ألف فدان بالوادى الجديد والصحارى والساحل الشمالى .

جنيه	
١٢٢ ٤٠٠ ٠٠٠	لمشروعات التوسع الرأسى وقد تم توزيع هذه الاستثمارات على الوجه الآتى :

جنيه	
٧٥ ٥٠٠ ٠٠٠	لمشروعات الصرف العام لمساحه مليون فدان ، والصرف الحقلى لمساحه نصف مليون فدان لتعديل الطرق الخاصه بالرى ولمشروعات الاحلال والتجديد
٣٠ ٩٠٠ ٠٠٠	لمشروعات وزاره الزراعه والاصلاح الزراعى والهيئات الزراعيه والسواحل وغيرها
٢١ ٠٠٠ ٠٠٠	لمشروعات الميكنه والجبس الزراعى وغيرها من استثمارات القطاع الأهلى

وأهم ما شملته برامج التوسع الرأسى ما يأتى :-

(أولا) تحسين الأراضى الزراعيه : كالأراضى الضعيفه المفتقره الى عنصر أو أكثر من عناصر الخصب كالتسميد أو تسويه السطح أو الصرف الجيد و لايتكلف اصلاحها الا جهدا يسيرا لتغل غله اقتصاديه تقدر بنحو ١٥ - ٢٠ ٪ وهذا ما يعادل زراعه نحو مليون فدان من الأراضى الجديده . وكالأراضى البور التى تتخلل الأراضى الزراعيه والتى أهملت زراعتها لسبب أو آخر والتى يمكن زراعتها خلال فتره وجيزه بقليل من المعونه والتوجيه الفنى السليم

(ثانيا) تحسين وسائل الصرف : فقد اثبتت التجارب بأن الأراضى الجيده الصرف تزيد غلتها بما لا يقل عن ٣٠٪ من محصولها . ويؤدى تعميم الصرف والعنايه به الى زياده الانتاج الحالى بما يوازى ثلث حصيله الأراضى المزروعه وهذا يعنى الحصول على غله نحو مليونى فدان فى حدود الايراد المائى الحالى . وقد استقرت الآراء على أن تعميم المصارف المغطاه يفضل عن المصارف

المكشوفه تحت الظروف المحليه التى تجعل البلاد تعتمد على رقعه زراعيه محدوده الأمر الذى لا يجوز معه التفريط فى نحو ١٢ ٪ من المساحه المزروعه وهى التى تشغلها المصارف المكشوفة الآن ويؤدى تعميم الصرف الحقلى المغطى الى توفير نحو ٣/٤ مليون فدان قيمتها حوالى ٢٠٠ مليون جنيه فضلا عن تفادى تمزيق أوصال الملكيات الصغيره .

(ثالثا) التوسع فى استخدام الخدمه الآليه : لتوفير الوقت والجهد والمال ولاتقان العمليات الزراعيه بما يرفع من عائد الأرض ويحفظ للحيوان الزراعى صفته الأساسيه فى انتاج اللبن واللحم .

(رابعا) تجميع الاستغلال الزراعى : للقضاء على مشكله تفتت الملكيه وما يترتب عليها من خفض فى الانتاج عن طريق تجميع الزراعات — دون مساس بالملكيه — واستغلالها فى دوره منتظمه تسرى على زمام القريه كل بحسب تخطيطها وظروفها والمحصول الأساسى الذى يزرع بها فتسهل اجراء عمليات الخدمة الزراعية وتذلل كثيرا من العقبات التى يصادفها صغار الملاك والمستأجرين فى تسويق حاصلاتهم للنهوض بالانتاج والدخل الزراعى العام .

(خامسا) تعميم التقاوى المنتقاه : — وذلك لاحلال هذه التقاوى محل الأصناف المتدهوره من الحاصلات بحيث تغمر التقاوى المنتقاه لكافه الحاصلات باستثناء الأرز والقطن جميع المساحات المنزرعه كل ثلاث سنوات وبالنسبة للأرز كل سنه والقطن كل خمس سنوات .

(سادسا) تنويع الانتاج الزراعى : — وذلك دون اغفال لأهمية القطن كمحصول رئيسى للبلاد عن طريق التوسع فى زراعه أشجار الفاكهه بقصد استغلال الثمار فى التصدير والتصنيع وكذلك بالنسبه للخضر مع التوسع فى زراعه التيل لسد احتياجات البلاد منه .

(سابعا) مقاومة الآفات : يسبب انتشار الآفات حاليا اضرار للحاصلات تقدر بنحو ٦٠ مليون جنيه سنويا يخسرها الاقتصاد القومى نتيجه للتلف الذى يصيب الحاصلات سواء فى الحقل أو أثناء التشوين أو التخزين والقضاء عليها معناه كسب للاقتصاد القومى بما يعادل هذه القيمه .

(ثامنا) النهوض بالثروة الحيوانية : — عن طريق تغيير الأبقار البلديه بأبقار أجنبيه مؤقلمة من التى ثبت تفوق تربيتها فى مصر وتدبير طلائق الجاموس ذات الصفات الانتاجيه العاليه ورفع مستوى الأغنام المحليه عن طريق تدريجها بالسلالات الأجنبيه ، مع تعميم طرق الوقايه والعلاج من الأوبئه والأمراض الحيوانيه ، وذلك لزيادة انتاج البلاد من اللبن واللحم .

(تاسعا) انشاء محطات البحوث والتجارب الاقليميه فى مختلف الجهات . للتعرف على المشاكل الفنيه البيئية وحلها طبقا للظروف .

(عاشرا) تعميم الارشاد الزراعى حتى يصل الى صغار الزراع فى أعماق الريف .

(حادى عشر) النهوض بالثروة المائيه : لتوفير مصدر من مصادر الغذاء البروتينى الحيوانى للشعب

(ثانى عشر) تصنيع الحاصلات الزراعيه والحيوانيه والمائيه لطرق آفاق جديده فى الصناعه يمكن الافادة منها فى تنظيم الاستهلاك المحلى وتصدير الفائض الى الخارج .

وقد استهدف المخطط من تنفيذ خطة السنوات الخمس فى القطاع الزراعى الى زيادة انتاج الحاصلات الزراعيه طبقا للجدول الآتى :ـ

المحصول	الزياده المنتظره فى الانتاج العام	الوحدة
القطن	٢ر٧٠٠ر٠٠٠	قنطار
القمح	١ر٩٠٠ر٠٠٠	أردب
الذرة الشاميه	٤ر٦٠٠ر٠٠٠	أردب
الذرة الرفيعه	٢ر٣٠٠ر٠٠٠	أردب
الأرز	٤٠٠ر٠٠٠	ضريبه
القصب	٣ر٠٠ر٠٠٠	قنطار
نوع الانتاج	النسبه المرتقبه لزيادة الانتاج	
الثروه المائيه	٣٣ ٪	
الالبان ومنتجاتها	٥٨ ٪	
اللحوم	٢٦ ٪	

كما استهدف من تحقيق ذلك الى زيادة :ـ

ا ـ الانتاج الزراعى الاجمالى :

من ٥٧٤ مليون جنيه

الى ٧٣٦ مليون جنيه

بزيادة اجماليه مقدارها ١٦٢ مليون جنيه

٢ـ الـــــدخل الزراعى :

من ٤٠٠ مليون جنيه

الى ٥٦٢ مليون جنيه

بزيادة اجماليه مقدارها ١٦٢ مليون جنيه

٣ـ المشتغلين بالزراعه :

من ٣٫٢٤٥٫٠٠٠ شخصا

الى ٣٫٨٠٠٫٠٠٠ شخصا

بزيادة اجماليه مقدارها ٥٥٥ ألف شخص

٤ـ أجور المشتغلين بالزراعه

من ١٣٥ مليون جنيه

الى ١٧١ مليون جنيه

بزياده اجماليه مقدارها ٣٦ مليون جنيه

المراجـــــع

باللغة العربيه :ـ

١ـ محمد السعيد محمد (دكتور)	الاقتصاد الزراعى	مكتبه الانجلو المصريه	١٩٤٩
٢ـ فهمى خليل	اتجاهات انتاج المحاصيل الحقليه	الرساله رقم ٢٧ منه رسائل التخطيط القومى	١٩٥٧
٣ـ عباس أحمد الاتربى	الثروه الحيوانيه ووسائل تنميتها	الرساله رقم ٢٩ من رسائل التخطيط القومى	١٩٥٧
٤ـ عبد المنعم الطناملى (دكتور)	الاقتصاد الزراعى فى الخمسين سنه الاخيره	بحوث العيد الخمسينى الجمعيه المصريه للاقتصاد السياسى والتشريع	١٩٦٠
٥ـ عز الدين همام أحمد (دكتور)	خطه التنميه الزراعيه فـــى الاقليم الجنوبى	اخترنا للطالب العدد ٣٠ يناير	١٩٦١
٦ـ عز الدين همام أحمد (دكتور)	تسويق القطن فى الجمهوريـــه العربيه المتحـــده	مذكرات استنل	١٩٦٤
٧ـ عزالدين همام أحمد (دكتـــور)	دراسات فى الاقتصاد الزراعى	مطابع مدكـــور	١٩٦١
٧ـ عز الدين همام أحمد (دكتور)	الاقتصاد الزراعـــــى جـــزء ثان	وزاره التربيه والتعليم	
٨ـ	الاحصاء السنوى العام للجمهوريه العربيـــه المتحده		١٩٦٢

باللغة الانجليزية :

1. B. Higgins	Economic Development	C.&C.Ltd london.	1959
2. F.A.O.	Lectures on agricultural planning	F.A.O.	1963

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner